

Distr.
GENERAL

S/1995/1044
19 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن
لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رسالتي ROY/407/12.95/A بتاريخ اليوم، فيما يتعلق بالعملية العسكرية الإريتريّة ضد جزيرة حنيش الكبرى اليمنية، أرفق طيه بياناً رسمياً صادراً عن وزارة خارجية الجمهورية اليمنية، راجياً تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله ص. الأشطل
السفير
الممثل الدائم

* 9540865 *

مرفق

[الأصل: بالعربية]

بيان من وزارة خارجية الجمهورية اليمنية

لا شك أن مجلس الأمن قد تابع التطورات المؤسفة التي نجمت عن النوايا العدوانية المبيتة لدولة إريتريا تجاه الجمهورية اليمنية، والتي ظهرت للعيان عندما وجهت السلطات الإريترية في يوم ١٨/٦/١٤١٦هـ الموافق ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥م إنذاراً إلى المواطنين اليمنيين والحامية العسكرية المرابطة في جزيرة حنيش الكبرى اليمنية بمغادرة الجزيرة وإيقاف العمل في أحد المشاريع الاستثمارية التي تنفذها إحدى الشركات بالجزيرة.

ولقد كان بإمكان الجمهورية اليمنية إثارة المشكلة على كافة المستويات ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية، لأن الجزر اليمنية التي أرادت إريتريا إثارة نزاع حولها لا تهم اليمن وحدها فحسب وإنما تهم كل الدول لوقوعها على خط الملاحة الدولية في البحر الأحمر. رغم ذلك فقد أثرت الجمهورية اليمنية احتواء الموقف وحل المشكلة عن طريق التفاوض المباشر بين البلدين الجارين تأكيداً لحرص الجمهورية اليمنية على علاقاتها مع جارتها إريتريا، ورغبتها الصادقة في حل أي خلافات حول الحدود البحرية معها عبر الحوار والتفاوض السلميين وطبقاً للقوانين والمواثيق الدولية. وتحقيقاً لذلك، قامت الحكومة اليمنية بإجراء اتصالات مع أعلى المستويات في الحكومة الإريترية تم على إثرها عقد اجتماعات في كل من صنعاء وأسمرة كان آخرها الاجتماع الذي عقد في أسمرة في ١٥/٧/١٤١٦ هـ الموافق ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ برئاسة وزير خارجية البلدين والذي أكدت الجمهورية اليمنية من خلاله مجدداً استعدادها للحوار والتوقيع على مذكرة تفاهم مع إريتريا تتضمن أسس التفاوض الثنائي حول الحدود البحرية وكذلك إمكانية اللجوء إلى التحكيم أو محكمة العدل الدولية. وكان هذا الموقف يعكس بجلاء النوايا الحسنة للجمهورية اليمنية وحرصها الدائم على الحفاظ على العلاقات التاريخية المتميزة بين البلدين وقطع دابر الفتنة التي نجمت عن الدعاوي المفاجئة للحكومة الإريترية في الجزر اليمنية، وتم الاتفاق خلال تلك الاجتماعات على احتواء أي خلاف ومواصلة الحوار بعد شهر رمضان المبارك.

لكن، للأسف، فوجئت الجمهورية اليمنية بقيام إريتريا بشن عدوانها السافر يوم الجمعة ٢٣/٧/١٤١٦ هـ الموافق ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥م على جزيرة حنيش اليمنية بالرغم من أن اليمن كانت قد أيدت وساندت إريتريا في نيل استقلالها وسخرت أراضيها ومياها الإقليمية لنضالها وكفاحها في حينه بما في ذلك هذه الجزر التي تقوم اليوم إريتريا بالاعتداء عليها.

وقد أعربت الجمهورية اليمنية فور ذلك العدوان عن أسفها واستنكارها الشديدين لتورط إريتريا في هذا العدوان المبيت ضد الأراضي اليمنية، وانتهاك المياه الإقليمية اليمنية وتهديد الأمن والاستقرار والملاحة الدولية في البحر الأحمر، كما أنها قد أكدت على حقها المشروع في الدفاع عن سيادتها على أراضيها ومياهها الإقليمية وصد أي اعتداء عليهما، وتحمل الحكومة الإريترية كافة النتائج المترتبة على هذا العدوان السافر الذي يستهدف المساس بأمن واستقرار المنطقة التي هي جزء لا يتجزأ من العالم.
